

Distr.: Limited  
11 November 2004  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

اللجنة الثانية

البند ٣٩ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة  
الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات  
الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية  
الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى  
فرادى البلدان أو المناطق

إثيوبيا والأرجنتين وأنغولا وبنن وتايلند وتوغو وتيمور - ليشتي وجمهورية تنزانيا  
المتحدة وجنوب أفريقيا والرأس الأخضر وزمبابوي والسنغال والصومال وغابون وغانا  
وغينيا - بيساو وفانواتو والكاميرون وكوستاريكا والكونغو وكينيا وموزامبيق  
وناميبيا: مشروع قرار

تقديم المساعدة الدولية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى جميع قراراتها السابقة التي تناشد فيها المجتمع الدولي أن يواصل تقديم  
المساعدة المادية والتقنية والمالية من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا،

وإذ تشير أيضا إلى أن مجلس الأمن، في قراره ٩٢٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣١ أيار/مايو  
١٩٩٤ وفي قراراته اللاحقة التي اتخذها اعتبارا من عام ٢٠٠١، ورئيس مجلس الأمن، في  
جميع بياناته المتعلقة بأنغولا، والجمعية العامة، في جميع قراراتها بشأن تقديم المساعدة الدولية  
من أجل الإنعاش الاقتصادي لأنغولا، طلبوا إلى المجتمع الدولي، في جملة أمور، أن يقدم  
المساعدة الاقتصادية إلى أنغولا،

وإذ تنوه مع القلق إلى عدم كفاية مستوى المساعدة الدولية المقدمة لأنغولا منذ حلول السلام،

وإذ تعرب عن القلق لتزايد النسبة المئوية المخصصة من الميزانية الوطنية لخدمة الدين،

وإذ تعرب عن القلق أيضا لعدم توافر أي معلومات إحصائية أكيدة عن مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن محدودية عدد مراكز المراقبة،

وإذ تنوه مع الارتياح بنجاح تنفيذ أحكام بروتوكول لوساكا<sup>(١)</sup> وبفعالية الامتثال لتلك الأحكام،

وإذ تضع في اعتبارها أن المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية وتهيئة الظروف المواتية للتنمية وتخفيف حدة الفقر في أنغولا على المدى الطويل تقع على عاتق حكومة أنغولا، وبمشاركة المجتمع الدولي عندما يقتضي الأمر،

وإذ تأخذ في اعتبارها المبادرات التي اتخذتها حكومة أنغولا لتخصيص الموارد البشرية والمادية والمالية لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان والتصدي للحالة الإنسانية، وإذ تشدد على ضرورة تخصيص مزيد من الموارد لتحقيق هذه الغاية، بالتعاون مع المجتمع الدولي،

وإذ تضع في اعتبارها أن التدابير التي اتخذتها حكومة الوحدة والمصالحة الوطنية من أجل إعادة الإعمار وإعادة التأهيل وبسط الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، بما في ذلك التدابير الطارئة، تحتاج إلى تعزيز بغية تحسين الحالة المحفوفة بالمخاطر للجماعات المعرضة للخطر،

وإذ تنوه إلى الحاجة الماسة لتوجيه وزيادة الجهود الوطنية والدعم الدولي للأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام وإعادة توطين المشردين داخليا وعودة اللاجئين، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم، فضلا عن إعادة إدماج الجماعات الأخرى المعرضة للخطر، بغية تمكين البلد من مواجهة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية،

وإذ تشير إلى مؤتمر المائدة المستديرة الأول للماخين، المعقود في بروكسل في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، لحشد الأموال من أجل برنامج إعادة تأهيل المجتمعات المحلية وتحقيق المصالحة الوطنية ودعم الجهود التي تبذلها حكومة أنغولا،

(١) S/1994/1441، المرفق.

وإذ ترحّب بالجهود التي يبذلها المانحون ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لتوفير المساعدة الإنسانية والاقتصادية والمالية لأنغولا،

وإذ تشيد بما للمساعدة الدولية من أهمية في إعادة بناء اقتصاد أنغولا وإنعاشه، وإذ تنوّه إلى أن إنعاش اقتصاد أنغولا وإحلال الديمقراطية فيها سيسهمان في تحقيق الاستقرار في المنطقة،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام<sup>(٢)</sup>؛

٢ - ترحب بنجاح تنفيذ مذكرة التفاهم المضافة إلى بروتوكول لوساكا<sup>(١)</sup>، والتي أدت إلى وضع حد لأعمال القتال في البلد وتهيئة ظروف غير مسبوقّة لإعادة السلام وتوطيده في أنغولا؛

٣ - تشيد بالجهود التي تبذلها حكومة أنغولا، بدعم من المجتمع الدولي، لتيسير إيصال المساعدة الإنسانية ومواصلة العمل من أجل كفالة صون السلام والأمن القومي اللازمين من أجل إعادة إعمار البلد وإنعاشه وتحقيق الاستقرار الاقتصادي فيه، وفي هذا الصدد تشجع الحكومة على القيام، بمساندة المجتمع الدولي، بمواصلة جهودها، بما يشمل زيادة ما تخصصه في الميزانية للقطاعات الإنمائية، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة؛

٤ - ترحب باعتماد حكومة أنغولا لورقة استراتيجية القضاء على الفقر، وتحث المجتمع الدولي على توفير الدعم التام لتنفيذها؛

٥ - تؤكد على المسؤولية الرئيسية لحكومة أنغولا عن سلامة جميع مواطنيها، بمن فيهم اللاجئون العائدون والمشردون داخليا، وتهيّب بالدول الأعضاء، خاصة مجتمع المانحين، مواصلة تلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية في أنغولا، والمساعدة في عودة وتوطين اللاجئين والمشردين داخليا؛

٦ - تؤكد أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛

٧ - تطلب إلى جميع البلدان والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها إلى حكومة أنغولا بغية تخفيف حدة الفقر وسهولة التعرض للخطر، وتوطيد

(٢) انظر A/59/293.

السلام، وإحلال الديمقراطية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع أرجاء البلد، وإتاحة الفرصة لإنجاح تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية للحكومة؛

٨ - **تطلب** إلى جميع البلدان والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها إلى حكومة أنغولا بغية القضاء على الفقر، وتوطيد السلام، وإحلال الديمقراطية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في جميع أرجاء البلد، وإتاحة الفرصة لإنجاح تنفيذ برامج واستراتيجيات التنمية الاقتصادية؛

٩ - **ترحب** باستمرار التزام حكومة أنغولا بتحسين شؤون الحكم وزيادة الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة وتشديد، في هذا الصدد، بقرار أنغولا الانضمام إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، المنبثقة عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛

١٠ - **تشيد** بالتقدم المحرز نحو اعتماد برنامج يشرف عليه موظفو صندوق النقد الدولي، وتحض الحكومة والصندوق على مواصلة التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاق عاجل؛

١١ - **ترحب** بالتزام حكومة أنغولا حيال تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتحيط علما، في هذا الصدد، باعتماد الحكومة للجدول الزمني للانتخابات العامة، وتتطلع إلى التعجيل بإقراره، وتهيب بالدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم دعمها المالي والتقني في هذا الشأن؛

١٢ - **تطلب** إلى حكومة أنغولا والأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية اتخاذ جميع ما يلزم من خطوات للتحضير لمؤتمر دولي للمانحين وتنظيمه تنظيمًا ناجحًا بغية تحقيق التنمية والإعمار على المدى الطويل، بما في ذلك تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة؛

١٣ - **تعرب عن تقديرها** للمجتمع الدولي، ومنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي تشارك في برامج تقديم المساعدة الإنسانية في أنغولا، بما فيها الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام، وتناشدها مواصلة إسهامها في الأنشطة الإنسانية المتعلقة بإزالة الألغام، على نحو يتم ما تسهم به الحكومة؛

١٤ - **تعرب عن عميق امتنانها** للمانحين ولو كالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لما قدموه من مساعدات كبيرة إلى أنغولا من أجل إنجاح تنفيذ برنامجها للتنمية الاقتصادية؛

١٥ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.